

www.ikhwanweb.com

# IKHWANWEB Tarjamat

IkhwanScope.com

إن الإسلاميين قد تبناوا استراتيجية المشاركة السلمية، ولكنها لا تعدو كونها استراتيجية. فبالنظر إلى التآرجات الأبدية بخصوص توليهم الحكم في مصر والأردن، أو تغير مواقفهم من شركاء للحكومات السلطوية لمعادين لها، في حالي اليمن والسودان إلي حد ما، فإن قادتهم وأتباعهم لا يزالون يخلقون بين أوعر المرتفعات الأيديولوجية، والروايات الاجتماعية، والسياسات العظمى.

## تحليل مشاركات الإسلاميين

كتبه: عمرو حمزاوي

نشر في الأهرام ويكلي (من 26 يوليو إلى 1 أغسطس 2007)

عندما قررت الحركات الإسلامية في الوطن العربي المشاركة في العملية السياسية، فإن ثمة مخاوف جسيمة قد لاحت في الأفق تجاه طبيعة وتداعيات هذه المشاركة إلى جانب مدى نضج الإسلاميين للإمام بأعباء الحكم في حالة صعودهم للسلطة عبر قنوات ديموقراطية. وعلي اعتبار تباين نضج الإسلاميين، وكذلك الإتجاهات الإسلامية، فإن مثل هذه القضايا والتحليلات لا بد من أن تكون خالية تماما من التعميمات (وإعادة تصديرها ذلك) التي تتبع أساساً من التحيزات الأيدلوجية أو قامت علي إثر اقتباسات مختارة من تجارب سابقة تعتبر غير كافية للإمام بالإلتباسات والتدخلات وكشف التغيرات والتطورات القائمة علي الأرض.

وبشكل مشابه تماما، فإن التوجه الإقصائي للحركات الإسلامية لكونها جماعات من الأيدلوجيين المتعصبين، تفضحهم ادبياتهم التي تعتبر بمثابة الدليل الكافي علي الفلسفة التي تحركهم، هذا التوجه أيضا يعتبر متبسطاً إلي درجة كبيرة. كما أنه ليس من المفيد طرح معايير طبقت سابقاً لتقييم حركات أداء سابقة في العالم العربي كالتيارات الليبرالية والشيوعية والقومية العربية، علي اعتبار أن المشاركة الإسلامية في العملية السياسية شديدة الحداثة والتقطع حتى يتم تطبيق مثل هذه النماذج السابقة عليها. ومعلوم أن الحجة الأخيرة يغلب تبنيها من قبل الإسلاميين الذين يؤكدون أنه من السابق لأوانه والمناقض للواقع السؤال عن قدرة الإسلاميين علي إدارة القضايا والملفات العامة أو مشاركتهم بفاعلية في الحكومة، خصوصاً بعد الأخذ في الحسبان توازنات القوى المستحدثة بين النخبة الحاكمة والإسلاميين. إذن، فإن هؤلاء المدافعين يدعون جمهور الناخبين للإدلاء بأصواتهم لحركة لا زالت طرق معالجتها للتحديات غامضة، متخطية كل الأدوات المتاحة للتحليل. وهذا بالفعل يشكل نوعاً خطيراً من المماطلة والتسويق.

فمن الممكن الدخول في تحليل ثلاثة أنواع من المشاركات السياسية للإسلاميين في الحياة العامة. أما عن النوع الأول، فإنه يتضمن النموذج العراقي واللبناني والفلسطيني. فعلي الرغم من أن الأحزاب والحركات الإسلامية في هذه الدول تعمل بحرية تنظيمية معقولة في سياق سياسي تعددي، إلا أننا لا بد ألا ننسى أن هذه التجارب تحدث في مناخ فوضوي إلي حد كبير جراء إحتلال أجنبي قوض مؤسسات الدولة والأمن العام أو أزمات شقاق داخلي متصلبة ومنتالية تؤثر علي كفاءة الحكومة في إدارة الأزمات التي تهدد استقرار النظام السياسي وتشجع علي تسيد التيارات الإحتكارية الإقصائية التي تضر بروح ومحتوى المشاركة السياسية. فبغض النظر عن الإنقسامات بين السنة والشيعة ومواقف كلا منهما تجاه المقاومة، فإن

الحركات الإسلامية في العراق ولبنان وفلسطين تتميز بهياكل طلائعية داخلية، وحياسة وسائل تمكنها من ممارسة العنف، وإتجاه للممارسة، أو التهديد بممارسة، العنف لحل الإشكاليات السياسية العالقة. وعلاوة على ذلك، وعلى الأخذ في الإعتبار إختلاف التوجهات والتباينات الحاصلة على السياقات المحلية، فإن التشعبات السياسية للمليشيات الشيعية والمختزقة للحكومة العراقية وأجهزتها الأمنية تختلف تماماً عن استفادة حزب الله من حربه مع إسرائيل في صيف 2006 لكسب دعم سياسي كافي لقلب ميزان القوى في لبنان، وتتباين أيضاً مع عودة حماس لتنظيمها الشبه عسكري لحل صراعها مع فتح في غزة.

وهذا يطرح علينا سؤالاً أكثر إلحاحاً وهو: هل سيقبل أو يختصر استيعاب الحركات الإسلامية، التي تعهدت بمشاركة سلمية على احتمالية كون هذه المشاركة تكتيك سياسي في إطار استراتيجية عظمى، في سياق سياسي تعددي من فرص دفع عجلة التعددية السياسية قدماً تحت مظلة عملية الديمقراطية؟ أو أن هذا الإستيعاب سيحفز الإسلاميين تدريجياً لنزع أسلحتهم ومراجعة وسائلهم ومناهجهم التي تضع المشاركة السلمية في طليعة سلم الأولويات، آخذين في الإعتبار الدول التي انهارت وفشلت سياساتها بهذا السبب؟ ولكن لسوء الحظ، فإن الطرح الأخير يبدو بعيداً تماماً حتى لو كانت هناك ليونة في إحداث تغييرات داخل الحركات (وذلك لإحتمالية وجود تنازعات بين الجذريين والمعتدلين داخل الحركات)، أو لفظ السياق المجتمعي لهم خارج اللعبة السياسية بشكل تدريجي عن طريق إجماع شعبي عن الأدبيات الأيديولوجية الراقية، أو حالة الإرتباط الديني، ولفظ دعواهم بأنهم حاملو راية المقاومة ضد الأطماع الإمبريالية أو العدو المشترك. نظرياً، فإن المخرج الوحيد من هذا المأزق هو تضافر الإرادات الشعبية لإنعاش مشروع الدولة المدنية، وتنشيط حياديتها تجاه المكونات المجتمعية المتباينة، إلي جانب تقديم التركيبات والاليات لتخطي القوى الإقصائية التي تحاول احتكار الأمور العامة، سواء أ تبنت هذه القوى منهجاً دينياً أو مغايراً.

أما النوع الثاني من المشاركات الإسلامية في الحياة العامة، فيعتبر شديد التناقض مع مر، وذلك لتبنيه قضية المشاركة السلمية كخيار استراتيجي ووحيد. وهنا، لا يوجد أي خيار بديل أمام الإسلاميين عن الحفاظ على أنطقة وآليات التعددية السياسية المتاحة، إلي جانب التعزيز والتوسيع التدريجي لإطار النظام التعددي عن طريق صياغة إجماع وطني بخصوص مستقبل الديمقراطية، يضم النخبة الحاكمة وجماعات المعارضة ليبرالية كانت أو يسارية على حد سواء. ويعتبر شعار "العمل مع الآخرين أولاً" هو الأمثل لترجمة الإتجاه الذي يتبناه الإسلاميين في المغرب والجزائر والكويت والبحرين الذين أعادوا تقديم أنفسهم في تركيبة حزبية سياسية (كحزب العدالة والتنمية في المغرب وحركة مجتمع السلم في الجزائر) أو تركيبة حزبية شبه سياسية (كالحركة الدستورية الإسلامية في الكويت والحزب الشيعي في البحرين) بمنهج سلمي غير عسكري على الإطلاق. ففي حين أن حركة مجتمع السلم الجزائرية والحركة الدستورية الكويتية يشاركون في صنع القرار الحكومي في الجزائر والكويت ولو بصورة نوعية، إلا أن حزب العدالة والتنمية

في المغرب وجمعية الوفاق الوطني في البحرين يعتبرون جزءاً من المعارضة الشرعية في المغرب والبحرين. ومن الأهمية بمكان أن نذكر أن بعض هذه الحركات, ونخص بها هنا العدالة والتنمية المغربية والدستورية الكويتية, قد نجحت في الوصول إلي فصل وظيفي بين عملها الدعوي والآخر السياسي, حيث حولوا أنفسهم لمنظمات سياسية ذات مرجعية إسلامية يديرها سياسيون محنكون, لا يمارسون أي عمل دعوي أو خطابي في إطار الحركة الدعوية. وهذه المعطيات لا تنطبق علي حالة جمعية الوفاق البحرينية, حيث أن خلط العمل الدعوي بالسياسي ربما يكون نتيجة طبيعية للتشابك الحاصل بين قيادة الجمعية والهرم التنظيمي لشعبة البحرين.

فعلي الرغم من التباينات النوعية بين تلك الحركات التي تتبى شعار "المشاركة أولاً", إلا أن الإسلاميين يشتركون في خصائص جوهرية متعددة. وفوق كل ذلك, فإنهم يحترمون شرعية كيان الدولة الذي ينتمون إليه, كما يحترمون كل المؤسسات الحاكمة, ومبدأ المساواة بين كل المواطنين, كما يتفهمون الطبيعة التنافسية والتعددية للحياة السياسية. فهذا الإتجاه, الذي تبنيه روحاً أكثر منه شكلاً, قد أدى إلي تناقص أسهم المنابر الإقصائية, الموجهة ضد النخب الحاكمة أو قوى المعارضة الليبرالية واليسارية علي حد سواء, كما يعتبر تحولاً مرحلياً عن أنماط الخطاب الأيديولوجية والآراء المطلقة إلي تشكيل أراضيات سياسية عملية ومحاولات بناءة للتأثير علي السياسة العامة, كشركاء ثانويين في صنع القرار داخل الحكومة أو أعضاء في المعارضة.

إن تجربة الإسلاميين في المغرب والجزائر والكويت والبحرين تبقي شاهدة علي العلاقة المباشرة بين استقرار المدى المتاح للمشاركة السياسية كنتيجة لتقهقر الحكومات ولجئها للذرائع الأمنية لإقصاء أو إضهاد الإسلاميين من ناحية وتمسك متزايد باحترام قواعد اللعبة السياسية تظهر في قرارات وحلول الإسلاميين, والوصول إتفاقات رضائية بخصوص تناول القضايا العامة بطريقة غير هجومية من جانب آخر. وعلي الرغم مما مر, فإن الإسلاميين لا زالوا يحاسبون علي نواياهم. فمبدئياً, عليهم (الإسلاميين) إعلان تعهد غير مشروط بآليات النموذج التعددي الحكومي, حتي وإن كانت تلك الآليات تنتج سياسات لا تتماشى إطلاقاً مع معتقداتهم الدينية. وعلي الجانب الآخر, عليهم أيضاً الإستمرار في إقناع جمهور الناخبين بنجاعة المشاركة السلمية في الوقت الذي تحاول فيه القوى الإسلامية الإقصائية إثبات فشل الخيار السلمي كوسيلة لدفع خياراتهم للتطبيق؛ وحينما يكون علي النخب السلطوية الحاكمة بث شكوكهم تجاه الإسلاميين الذين عليهم أن يألفوا الإتجاه الإجماعي الإتفاقي.

أما عن النوع الثالث, فيبقى ممثلاً في الحالات المصرية والسودانية والأردنية واليمينية. فعلي الرغم من وجود تفاوتات كبيرة بين الحركات الإسلامية في هذه البلدان مجتمعة, إلا أنها جميعاً تشترك في مآثرتها

في ظل مناخ سياسي متطاير وهشاشة العلاقة بينها وبين النخب الحاكمة. فالإخوان المسلمون، في مصر والأردن علي سبيل المثال، لو أعطوا ثمة فرصة للمشاركة في آليات تعددية، كالانتخابات التشريعية وانتخابات النقابات المهنية وديناميكيات المجتمع المدني الأخرى، فإن السيف الأمني دائماً ما يكون مسلطاً علي رقابهم. ومن جانب آخر، فإن الحركة الإسلامية في السودان إلي جانب حزب الإصلاح في اليمن قد طرحوا مخاوفاً من موائمت غير ديموقراطية يواجه بها الإسلاميون النخب الحاكمة هناك، إلي جانب انعكاس التحالفات بين التكنوقراطيين والتنظيمات الشبه عسكرية علي الحياة السياسية وتأثيرها علي الديناميكيات الداخلية للإسلاميين ذاتهم.

إن الإسلاميين قد تبنوا استراتيجية المشاركة السلمية، ولكنها لا تعدو كونها استراتيجية. فبالنظر إلي التآرجحات الأبدية بخصوص توليهم الحكم في مصر والأردن، أو تغيير مواقفهم من شركاء للحكومات السلطوية لمعادين لها، في حالي اليمن والسودان إلي حد ما، فإن قادتهم وأتباعهم لا يزالون يحلقون بين أوعر المرتفعات الأيديولوجية، والروايات الاجتماعية، والسياسات العظمى (كالتطرق لدور الدين، والشريعة الإسلامية، ونوع العلاقة بين الفرد والمجتمع والأمة)، في حين تجاهلهم للحاجة الملحة لتطوير نوع من الثقافة يقدر الآليات البنائية والإتفاقية للتأثير علي السياسة العامة للبلدان. ربما يكون الطريق الأوحده لحث هؤلاء المشاركين غير المتحمسين للعملية السياسية للوصول بهم إلي إتزام سياسي كامل هو فتح الباب أمامهم ليقدموا إسهاماتهم في الحياة العامة بشكل مستقر.

ونحن إن لم نكن نقدر هذه الإختلافات بين الأنواع الثلاثة للمشاركة السياسية المذكورة أعلاه، فإننا سنصبح غير قادرين للإشارة إلي هذه المميزات والوضعيات التي تسمح لنا بالتعامل بشكل واقعي مع الظاهرة الإسلامية والتحديات التي تعوقها للوصول إلي المجتمع.